الباب الأول
الخلفية التاريخية لظاهرة العولمة في القرن العشرين

١. ظهور النظام الاشتراكي الدولي غداة الحرب العالمية الثانية يقلص العولمة الرأسمالية من ظاهرة عالمية شاملة إلى ظاهرة دولية.

كان هذا التعايش بين المتناقضين الرأسمالي والاشتراكي عنصراً أساساً من لعبة القوى العالمية زمن الحرب الباردة عبَّر عن مواقع القوى الثلاث الولايات المتحدة (الرأسمالية) والاتحاد السوفييتي (الاشتراكي على الطريقة اللينينية) والصين (الاشتراكية على الطريقة الماوية) على خريطة الجغرافية السياسية العالمية. أما على الصعيد الاقتصادي فقد قطع الاتحاد السوفييتي علاقاته التبادلية مع دول السوق الرأسمالية واتبعته في ذلك الدول الأوربية المنضمة معه إلى نظامه الاشتراكي؛ وحصرت أنشطة التجارة والاستثمار داخل اقتصاداتها وفيما بينها.

أما الصين فقد قطعت علاقاتها الاقتصادية مع دول السوق الرأسمالية على امتداد ثلاثين عاماً (١٩٤٩-١٩٧٩) مستندة في هذا إلى مواردها السكانية والاقتصادية العملاقة؛ وساعية إلى بناء نظام اقتصادي بديل. وقد اتجه عدد من الاقتصاديين والنظريين (ومنهم الاقتصادي المصري البارز سمير أمين) الذين نقدوا التجربة السوفييتية إلى الاهتمام بالصين إذ أغرتهم خصوصيتها التاريخية والبنيوية واهتماماتها الاستقلالية، وطرحوا فكرة "بتر" الصين علاقتها بالاقتصاد العالمي بما يعني خروجها عن اقتصاد السوق العالمية، بقي كثير من هؤلاء المنظرين الاقتصاديين على مواقفهم ردحاً طويلاً من الزمن، بينما انتهت التوترات والمنازعات داخل القيادة الصينية بإقرار سياسات اقتصادية جديدة بدءاً من العام ١٩٧٩ تقوم فكرياً على مفهوم اشتراكية السوق؛ وتطبيقياً على فتح أجزاء واسعة من الصين أمام الاستثمارات الأجنبية المباشرة والتجارة الواسعة مع دول السوق ولا سيما المتطورة منها.

كان الهدف من العولمة ويبقى توحيد العالم في سوق واحدة؛ لكن فعل العولمة تناقضي مثلما هي نتائجها؛ تغذيةً للتفاوت وضعضعةً للكيان الواحد إقليمياً كان أم قطرياً وتقوم على توحيد الدول والمناطق وتجزئتها في الوقت نفسه،

وتشديد التمركز والاندماج في المراكز الرأسمالية المتطورة من جهة، ورد الاعتبار إلى المحلية ونشر اللامركزية والإخضاع إلى التهميش من جهة أخرى، عندها تجاوزت العولمة عتبة "الدولية" واستعادت صفة "العالمية" في مطلع التسعينيات قامت قواها الفاعلة وتقوم بتوحيد العالم بأسره تحت لوائها الإيديولوجي السياسي وضمن نظامها الاقتصادي، وراحت تكتسح العالم. وتعولم اقتصاداته وأسواقه.

هكذا توحد العالم مجدداً وذلك بدءاً من السنوات الأربع المذكورة في مشروع للعولمة لا يقاوم؛ تؤججه حمى المنافسة ويعززه التمركز والاستقطاب في الصناعة والمال والاقتصاد؛ وتضخمه وتهزه المضاربات المالية؛ وتغذي المنافسة بقوة التجديد والتطوير التكنولوجي؛ توسعه وانتشاره المتفاوت جغرافياً وقطاعياً؛ دافعة إياه وفي الوقت نفسه بآلية تقوم على التناقض وتفضي أيضاً إليه، مما أدى إلى اندماج دول ومناطق متزايدة ولكن بدرجات متفاوتة في الاقتصاد العالمي (أوربة الغربية مقارنة بأوربة الشمالية أو آسية وأمريكة اللاتينية بالمقارنة مع العالم العربي) من جهة؛ وإلى تجزئة دول ومناطق أخرى في العالم أو بروز نزعات للتمايز البالغ في الأداء الاقتصادي، ومثال على ذلك

العاصمة الاتحادية والولايات الحدودية المتاخمة للولايات المتحدة الأمريكية مقارنة بولاية تشياباس (Chiapas) في المكسيك، أوظهور أخطار الانقسام الوطني والانفصال السياسي (مطالبة رابطة الشمال الإيطالية بالانفصال التام عن الجنوب الإيطالي) من جهة ثانية؛ وتهميش دول ومناطق بأسرها (حالة إفريقية الواقعة جنوب الصحراء الإفريقية الكبرى) من جهة ثالثة.

٢. انتصار الاشتراكية يؤدي إلى تقسيم العالم وتقليص المجال الحيوي للعولمة

على الرغم من مساعي الرأسمالية العالمية إلى مد جسور إلى الدول المنتمية إلى المعسكر الاشتراكي الجديد لمحاصرته وهزمه إيديولوجياً وسياسياً وعسكرياً فإن هذه الدول بقيت ما يقرب من نصف قرن خارج اقتصاد السوق؛ وحالت من ثمَّ دون توحيد العالم كله مجدداً على أساس هذا الاقتصاد. بذلك ظل العالم منقسماًما يقرب من خمسين عاماً(١٩٤٥ -١٩٩١) إلى نظامين متضادين اقتصادياً وسياسياً وإيديولوجياً وعسكرياً. لكن الصين خرجت من المعسكر الاشتراكي واستقلت عملياً عنه؛ وانتهجت بعدئذ طريقاً جديداً للتطور خاصاً بها؛ وفي نهاية

تلك الحقبة انهار الاتحاد السوفييتي وزال؛ فانهار المعسكر الاشتراكي برمته كما شهدنا خلال السنوات (١٩٨٨-١٩٩٢).

سعت الشركات الرأسمالية ودولها إلى التوسع العالمي لاكتساب مزيد من الثروات والأسواق ودمجها جميعاً في أسواق دولية تخضع لها وتتوحد تحت سيطرتها. هكذا قام نظام الإمبريالية الرأسمالية على اقتصاد السوق باعتباره مقدمة لنظام العولمة الجديدة الحالي. لم تتمكن الدول الرأسمالية الإمبريالية من أن توصل ظاهرة التدويل الرأسمالي إلى مرحلة العولمة الشاملة على الصعيد العالمي؛ لأنها أخفقت - كما ذكرنا قبلُ - في الحفاظ على هيمنتها على العالم باعتباره مجالاً حيوياً لتوسعها وتوسع سوقها عندما فقدت منطقة هامة منه متمثلة في روسية القيصرية؛ ثم فقدت مناطق أخرى جديدة أفلتت من هيمنتها؛ أي من نظام السوق العالمية عندما تمكن الاتحاد السوفييتي من أن يؤسس نظاماً أمنياً وسياسياً واقتصادياً قام على خيار الاشتراكية بديلاً عن الرأسمالية غداة الحرب العالمية الثانية؛ وبالتعاون مع مجموعة من الدول الأوربية التي ساهم في تحريرها من النازية.

٣. خصوصية دول الجنوب: بين الاندماج الموروث في السوق الرأسمالية ومطمح الخروج منها

وجدت دول الجنوب نفسها موضع تجاذب بين الشرق والغرب؛ يسعى كل منهما إلى اجتذابها ودمجها في نظامه الدولي. يدعوها أولهما إلى الخروج من نظام السوق الرأسمالي الدولي والالتحاق بنظامه الاشتراكي الجديد؛ بينما يؤكد الثاني تفوق نظامه الرأسمالي الدولي القائم على السوق والنظام الديمقراطي الغربي ويجدد دمج الدول فيهما.

الحق أن دول الجنوب كانت قد اندمجت تاريخياً في النظام الرأسمالي الدولي بفعل استعمارها قبل ظهور الدولة السوفييتية؛ ثم النظامِ الاشتراكي الدولي. فوجدت نفسها ضمن النظام الرأسماليِ الدولي وقد نالت استقلالها. تجدد بعد ذلك اندماج اقتصادات الجنوب في نظام السوق العالمية نفسه؛ وذلك بحكم ما ورثت تلك الاقتصادات من حقبة الاستعمار من قسمة عمل متخلفة؛ وتخصص هشٍّ بدائي في إنتاج المواد الخام والأولية وتصديرها إلى أسواق العالم الرأسمالي المتطور الذي كان يستغلها؛ هذا من جهة ومن جهة أخرى فإن اقتصادات الجنوب نفسها دأبت على استيراد ما تحتاج إليه من سلع وخدمات وتلبية ما تحس به من حاجات من مصادر الإنتاج والتصدير في تلك الدول؛

وكما دلت التجربة في عديد من الدول العربية والنامية فإن اعتماد دول الجنوب الجديدة على اقتصادات الدول الصناعية المتطورة لتلبية حاجاتها منها ومن أسواقها جعل إمكانية انسلاخها عن هذا النظام وخروجها من أسواقه أمرين صعبين للغاية إن لم يكونا مستحيلين.

٤. إخفاق النظام الاشتراكي في التوسع وتقوضه يؤديان إلى إعادة توحيد العالم رأسمالياً

الحق أن انتصار الثورة الاشتراكية في روسية، وتشكل النظام الاشتراكي الدولي قد وجها ضربة كبرى للرأسمالية العالمية؛ وانتزعا جزءاً كبيراً من نظامها وحركة رأس المال عبر إزالة الحواجز والحدود في قاراته الخمس؛ وكان هذا مآلاً لتطور "صاعد" انطلق من روسية بانتصار الثورة البولشفية فيها سنة ١٩١٧؛ ثم اتسع نطاقه بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية ١٩٤٥ إلى أوربة الوسطى والشرقية؛ والصين وشبه الجزيرة الهندية الصينية؛ وحتى كوبة في أمريكة اللاتينية، مما أدى إلى تقاسم العالم بين النظام الرأسمالي الدولي القائم والنظام الشيوعي الجديد.

أمل الاتحاد السوفييتي وأملت الحركة الشيوعية العالمية؛ وسعيا خلال سبعين عاماً إلى مواصلة

توسعهما الفكري والسياسي وقضم دول ومناطق جديدة وابتلاعها، لكنهما لم تتمكنا من ذلك؛ إذ سارعت القوى الغربية الكبرى من دول وشركات ومنظمات إلى إنتاج القنابل الذرية والهيدروجينية وإقامة الأحلاف والقواعد العسكرية. لقد سارع قادة العالم الرأسمالي إلى التكتل والتسلح وشن الحروب الإيديولوجية والعسكرية لتطويق النظام الاشتراكي والديمقراطي الشعبي الفتي واحتوائه بعد أن فشلت محاولات خنقه في مهده.

لكن النظام الرأسمالي الدولي تمكن بفضل قوته الاقتصادية والتكنولوجية وإمبرياليته الإيديولوجية والثقافية، وبعد صراع مع النظام الاشتراكي الدولي امتد نصف قرن تقريباً، من أن يتفوق ويفوز في سباق التسلح والحرب الباردة على النظام الاشتراكي الدولي؛ متسبباً في هزيمته وتفككه وزواله كلياً، وبذلك قام نظام العولمة الجديدة بدءاً من الأعوام ١٩٨٩ - ١٩٩١. كان سقوط الاتحاد السوفييتي وتفككه؛ وانهيار النظام الدولي الاشتراكي واختفاؤه؛ صدمة كبيرة لكثير من الدول والجماعات والأفراد ممن راهنوا على انتصار الاشتراكية على الرأسمالية في العالم.

لم يفلح الاتحاد السوفييتي وحلفاؤه في توسيع نظامهم الاشتراكي؛ إن بالإنتاج والاستهلاك أو بالفكر والثقافة

و"قضم" دول ومناطق خاضعة لاقتصاد السوق؛ وإخراجها من ثمَّ من النظام الرأسمالي الدولي. لقد نجم إخفاق الاتحاد السوفييتي والنظام الاشتراكي الدولي في التوسع عالمياً على حساب الرأسمالية عن إخفاق في كسب السبق والمنافسة في التجديد التكنولوجي والتطوير الاقتصادي؛ وعن نزيف الأموال والموارد الذي فرض عليه بفعل الإنفاق على سباق التسلح مع الولايات المتحدة.

مثلما فعل الاتحاد السوفييتي وانضمت إليه دول أوربة الوسطى والشرقية، قررت الصين - وهي دولة قارّية كبرى أيضاً - غداة قيام نظامها الشعبي بقيادة الحزب الشيوعي الصيني انتهاج الاشتراكية نظاماً لها بديلاً عن الانخراط في النظام الرأسمالي الدولي. وهكذا انفردت بأمرها مستندة في ذلك إلى خياراتها الاستقلالية الاستراتيجية منها والسياسية؛ وإلى مواردها الضخمة البشرية والطبيعية والطاقوية والاقتصادية الضخمة التي تملكها؛ مثلما خرجت الدول الأوربية الاشتراكية الجديدة من اقتصاد السوق العالمية بفضل اندماجها الاستراتيجي والعسكري والسياسي والتكنولوجي والاقتصادي بعضها ببعض في حلف وارسو العسكري من جهة؛ وفي مجلس التنمية والتعاضد الاقتصادي من جهة أخرى بما نفى انخراطها في الاقتصاد الرأسمالي الدولي.

ظهر في مطلع الخمسينيات من القرن العشرين ولأول مرة في التاريخ نظام اشتراكي دولي ضم الصين والاتحاد السوفييتي والدول المتحالفة معه. لكن سرعان ما دبت الفرقة بين الصين والاتحاد السوفييتي واحتدم الخلاف بينهما، فانقسم المعسكر الاشتراكي الوليد منذ منتصف الخمسينيات وانشقت الصين (ويوغوسلافية وإلى حد كبير كورية الديمقراطية)، دون أن تتمكن الدول الرأسمالية العظمى من إعادة توحيد العالم على أساس نظام السوق وتحت سيطرتها.

٥. الولايات المتحدة تباعد بين الصين والاتحاد السوفييتي

حاولت الصين هذه الدولة الآسيوية العظمى العريقة بعد افتراقها عن الاتحاد السوفييتي أن تنتهج طريقاً إلى الاشتراكية خاصاً بها مستندة في محاولتها إلى اتساعها القاري وحجمها السكاني العملاق وتقاليد دولتها العريقة. ومع رسوخ نظامها السياسي وقدرتها الدفاعية اعترفت الولايات المتحدة بها، وبذلك برز في شرق آسية وشمالها وفي شمال شرق أوربة مثلث ثابت الأبعاد ضم الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي والصين، وحدد خلال الحرب الباردة (وما زال يحدد بعد انتهائها) العلاقات الأمريكية-الصينية-السوفييتية.

انتهجت الولايات المتحدة قائدة المعسكر الرأسمالي في العالم خلال النصف الثاني من القرن الماضي استراتيجية جغرافية - سياسية تقوم على نسج علاقات استراتيجية مع كل من الاتحاد السوفييتي والصين ودمجهما في مثلث تشكل هي أي الولايات المتحدة رأسه، وتدير العلاقة الحساسة مع طرفيه الآخرين أي الاتحاد السوفييتي والصين؛ مبقيةً التباعد مستمراً بينهما؛ متحكمةً فيه من خلال علاقتها بكل منهما وبالاستناد إلى القطيعة بينهما. ولعل أهم ما لوحظ من تطور في العلاقات المتبادلة بين أطراف هذا المثلث الاستراتيجي بعد تفكك الاتحاد السوفييتي وزواله وقيام الاتحاد الروسي بدلاً عنه، هو انتهاء القطيعة بين بيجين وموسكو وعقد قادتهما عدة اجتماعات قمة بينهما. لقد أبدى زعماء روسية والصين ربما لأول مرة حرصاً على وضع حد لاستغلال واشنطن القطيعة والخلاف المستمرين بينهما؛ والحيلولة دون تدخلها في علاقتهما المتبادلة وابقائها كلاً منهما ضمن مثلث هيمنتها بعيداً من الآخر.

إن الاندماج في الاقتصاد العالمي نتيجة حتمية ومباشرة لانتقال العالم بأسره إلى عصر العولمة الجديدة الجارية أمام أنظارنا؛ فهذا الاندماج يجعل كل دولة تواجه ما واجهت الصين من خيارات وهذا بصرف النظر عن الاختلاف الهائل

بين فرص الصين ومخاطرها في الاندماج مقارنة بفرص الدول الأخرى ولا سيما النامية ومخاطرها في الاندماج في الاقتصاد العالمي. إن الصين أو أية دولة أخرى تجد نفسها محاطة بدول وتجمعات إقليمية آخذةٍ بالليبرالية الاقتصادية ونظام السوق. وإذا كان هذا شأن الصين فإنه شأن سواها من الدول أيضاً منه، فكيف بالقطيعة معه؟